العولمـــة والتكنولوجيـــات الجديـــدة: تحـــديان- أولا اذ القـــوانينيواجهـان إنـف فـــي القـــرن الحـــادي والعشـــرين

لســـلع مثـــل العقـــاقير والســـلائف الكيميائيـــة الخاضـــعة للرقابـــة الدوليـــة ولإخفـــاء الأربـــاح الـــتي تجـــنى منهـــا. وهكذا ر التكنولـوجي وعولمـة التجـارة والمـال فرصـاً لا للتقـدم أتـــاح التغـــي الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً لظهور أشكال جديدة وتقليدية من الجرائم المرتبطـــة بالمخـــدرات.

3- وقـــد قـــررت الهيئـــة الدوليـــة لمراقبـــة المخـــدرات أن تتنـــاول موضـــوع العولمـــة والتكنولوجيـــات الجديـــدة فـــي لـــرفض وإنمـــا بســـبب خطـــرتقريرهـــا هـــذا، لا مـــن منطلـــق ا تقـــويض الآثـــار النافعـــة لهـــاتين الظـــاهرتين علـــى المجتمـــع نتيجـــة لأفعـــال بعـــض الأفـــراد والجماعـــات الإجراميـــة الراميـــة إلـــى تحقيـــق أربـــاح غـــير مشـــروعة. كمـــا تطـــرح هاتـــان الظاهرتـــان علـــى وجـــه التحديـــد تحـــديات جديـــدة بالنســـبة لولايـــات والهيئة، باعتبارها .مخدراتالمعاهـدات الدوليـة الثـلاث لمراقبـة ال وصيّاً على هذه المعاهدات الثلاث، مسؤولة عن تنبيه الحكومات والجمهور عامـة إلـى تلـك التحـديات.

4- ويســـاور الهيئـــة القلـــق منـــذ فـــترة مـــن الـــزمن بســـبب إســـاءة اســـتعمال التكنولوجيـــات الجديـــدة فـــي مجـــال المخـــدرات بـــاه فـــيالخاضـــعة للرقابـــة الدوليـــة. وقـــد اســـترعت الانـــت إلى حقيقة أن هناك معلومات تبثها وسائط [1]تقريرهـا عـن عـام 1997 الكترونية وغيرها ويبدو أنها تدعو إلى تعاطي المخدرات والحض عليه، مـــن اتفاقيـــة الأمـــم المتحـــدة لمكافحـــة الاتجـــار غـــير 3انتهاكاً للمادة [2].المشـــروع فـــي المخـــدرات والمؤثـــرات العقليـــة لســـنة 1988 إلـى [4]و1998 [3]هيئـة فـي تقريريهـا عـن عـامي 1997وأشـارت ال المجـــال الـــذي تتيحـــه الانترنـــت لتبـــادل المعلومـــات والمشـــورة بشـــأن تعـــاطي المخـــدرات وصـــنعها غـــير المشـــروعين. وأعربـــت

1- عـادت العولمـة وتكنولوجيـات الاتـصال الجديـدة علـى المجتمـع بفوائـد اقتـصادية وتعليميـة وثقافيـة لا تحـصى، أدّت إلـى سدّ ثغـرات كـان فقـد تلاشـت منـذ نهايـة .تجاوزها يبدو مستحيلاً منذ عشر سنوات فقط علـى الصعيد الدولي، الحـرب البـاردة تقييـدات التجـارة والمـال وساعد إلغاء الضوابط وتحرير الأسواق على تعزيز التجارة العالمية، بينما حفز انهيار الشيوعية في الكتلة الشرقية السابقة على نمو اقتصادات جديدة قائمة على السوق الحرة، وشجّع تحرك الناس والسلع ورؤوس الأموال عبر عملـي شـبكةالحـدود بصـورة مكثفـة. ويكـاد عـدد مسـت الانترنـت علـى نطـاق العـالم يتضـاعف فـي الواقـع كـل سـتة مليـون بنهايـة عـام 700 أشـهر، ومـن المنتظـر أن يصـل إلـى وأصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات مصدراً مولّداً لثروة عالمية .2001 .تستفيد منها كثيراً البلدان المتقدمة والنامية على السواء

2- ات الوطنيـة فـي نظـام عـالميوان اسـتيعاب الاقتصـاد واحـد خاضـع لهيمنـة أداء أسـواق الأوراق الماليـة ورؤوس الأمـوال مسـألة تتجـاوز نطـاق الاقتصـاد لتمتـد إلـى جـذور الهويـة الثقافيـة والاجتماعيـة. وقـد اقـترن سـقوط الحواجـز الايديولوجيـة بمجانسـة اقتصـادية مـن جهـة، وتشـرذم سياسـي عديد من أنحاء العالم يتواجد الرخاء واجتماعي من جهة أخرى. وفـي ال الاقتصادي جنباً إلى جنب مع جيوب من التهميش والفقر المتفاقمين، بينما يـؤدي التغـير المتسـارع الخطـى إلـى إضـعاف روابـط سـيما فـي البلـدان التماسـك الاجتمـاعي التقليديـة، لا ويسـتغل باعـة المخـدرات وتجارهـا هـذه الفـروق فـي .النامية لإيجـاد أسـواق جديـدة. وبالإضـافة إلـى ذلـك، فـإن نمـو محـاولاتهم التجـارة والنشـاط المـالي الـذي شـهده العقـد الماضـي أتـاح للمجـرمين إمكانيـات أكـبر لإخفـاء النقـل غـير المشـروع

اعتمدت بعض الممارسات المميزة للأعمال الاقتصادية المشروعة. فأصبحت ممارسة الجريمة المنظمة عبر وطنية على نحو متزايد، وأعيد تنظيم هيكلها، وأضفيت عليها اللامركزية. وبعبارة أخرى، تعولمت هي الأخرى.

7- مثل في وجود جماعة إجراميةوأخذ الهيكل الهرمي المت منظمة وحيدة يتراجع أمام ظهور شبكات مائعة لهياكل خلوية تأتي فيها الهوية الوطنية في مرتبة ثانوية بعد الوظيفة أو المهارة، وإن كانت الجنسية نفسها قابلة لأن تصبح وظيفة لو أتاحت المجال لإيجاد سوق جديدة أو ومرتكبو الجرائم عبر .ادهاسمحت باختراق مؤسسة معينة أو إفس الوطنية لا يحترمون الحدود، إذ أنهم ينفذون أنشطتهم عبر ولايات قضائية متعددة لتقليل مخاطر إنفاذ القانون إلى أدنى حدّ ولتحقيق أقصى الأرباح؛ وهكذا لا يمكن لأي دولة منفردة أن تفترض وقوع نشاط إجرامي معين في نطاق ولايتها القضائية كلياً.

8- والشبكة هي الشكل التنظيمي الذي يميز العولمة في المجالات المشروعة وغير المشروعة. وتتميز البنية الشبكية لمنظمة الاتجار بالمخدرات بمزايا واضحة مقارنة بالنظام التدرجي التقليدي، إذ تتألف من نواة كثيفة من التنظيمات أو الأشخاص، تتمتع بحماية جيدة وتربطها عديدة بتنظيمات طرفية متمتعة بحرية حركة أكبر نسبياً، مما روابط يجعلها أكثر قدرة على تفادي محاولات إنفاذ القانون.

9- وتستخدم جماعات الاتجار بالمخدرات هذه التكنولوجيات الجديدة بأسلوبين متميزين: تحسين كفاءة تسليم المنتج وتوزيعه بواسطة اتصالات مأمونة فرادها وعملياتها من التحقيق الذي تجريهوفورية؛ وحماية أ وكالات إنفاذ قوانين المخدرات، وذلك باستخدام تقنيات وبفضل التكنولوجيات الجديدة .الهجوم المضاد في بعض الأحيان تتمكن جماعات الاتجار بالمخدرات من ارتكاب الجرائم التقليدية بأساليب مات المتعلقة بنقل جديدة منها، على سبيل المثال، إخفاء المعلو

لمةتأثير العو-ألف والتكنولوجيات الجديدة في الجريمة والتنظيمات الإجرامية ذات الصلة بالمخدرات

الجريمة السيبرانية: تعريف

5- أنواعاً متعددة "الجريمة السيبرانية" يغطي مصطلح من الأنشطة ولكن يمكن استخدامه أساساً لوصف أي أعمال مخلة بالقانون م وسائليتم اقترافها و/أو تيسيرها باستخدا ومقارنة بالجريمة العادية، تستلزم الجريمة السيبرانية [7].الكترونية ويمكن ارتكابها .موارد قليلة نسبياً إذا حُسبت الأضرار التي يمكن أن تسببها في نطاق ولاية قانونية ما بينما لا يكون مرتكبها موجوداً بالفعل في ذلك فعال الاجرامية ليس النطاق. وبالنظر إلى أن تعريف مثل هذه الأ وافياً في العديد من البلدان، أو قد يكون منعدماً تماماً، فإن تعرّض مرتكبي هذه الجرائم للخطر واحتمال كشفهم يصبح ضئيلاً.

التأثير في الجريمة المنظمة ذات الصلة بالعقاقير

6- الجريمة المنظمة لها قواعد نافذة خاصة بها لا تقيم نون ويعتمد إنفاذها على العنف. بيد أنهاوزنا لسيادة القا

ويستخدم تجار المخدرات الحواسيب ومفكرات الجيب الالكترونية لتخزين المعلومات (كأرقام الحسابات المصرفية، وتفاصيل سبل الاتصال بالشركاء، وقواعد البيانات الخاصة بالأصول والنشاط المالي، وسجلات ارية الأخرى، ومخططات الإحداثياتالبيع والعمليات التج ،الشبكية المتسامتة لمواقع الإرساء والهبوط السرية ووصفات إنتاج المخدرات الاصطناعية) وكذلك لأغراض الاتصال بواسطة البريد الإلكتروني وغيره من وسائط ويتلقى الوكلاء، عن طريق الهاتف أو الفاكس [8].الاتصال سيب، التعليمات المتعلقةأو أجهزة الاستدعاء أو الحوا بأماكن تسليم شحنات المستودعات وبالأشخاص الذين ينبغي الاتصال بهم لتأمين خدمات النقل، والجهات التي كما تتاح حماية أكبر باستعمال البطاقات الهاتفية .ترسل الأرباح إليها المسددة الثمن مسبقاً، وذبذبات الراديو الواسعة النطاق والغرف المقيدة ،الوصول للتحادث بواسطة الانترنت، والتشفير والاتصال الهاتفي الساتلي، وأجهزة الهاتف المحمولة المستنسخة" (اعتراض شفرات الهوية المخصصة" للزبائن المشروعين وبرمجتها في أجهزة هاتفية محمولة وبإمكان أعضاء تنظيمات الاتجار [9].(يستخدمها المجرمون بهم للكشف عن محاولات النفاذبالمخدرات برمجة حواسي لإلحاق "القرصنة الارتجاعية" إليها واستخدام تقنيات ولهذه التقنيات قيمة فائقة لدى منظمي .الضرر بمصدر التحري أنشطة الاتجار بالعقاقير الذين نادراً ما يغادرون مقرهم الرئيسي حيث

تتوفر لهم الحماية من أجل تنظيم تلك العمليات أو ليهاالإشراف ع.

وقد أفادت شرطة المخدرات في إقليم هونغ كونغ -11 الإداري الخاص التابع للصين أن الكشف عن غسل الأموال المتصلة بالمخدرات أصبح أشد صعوبة مع تطور التجارة .الالكترونية ومرافق الانترنت للعمليات المصرفية ويجري تجار المخدرات الاتصالات فيما بينهم في المقام بواسطة أجهزة الهاتف المحمولة ذات البطاقات المسددة الثمن مسبقاً الأول والتي يمكن شراؤها دون الكشف عن هوية المشتري. وأبلغت الصين كذلك عن حالة حاول فيها المجرمون تجنب اكتشافهم عن طريق النفاذ إلى قاعدة بيانات الجمارك من أجل تغيير تفاصيل شحنة بضائع تجارية وتغيير ها القانوني، وهي حالة لها صلة بالاتجار غير المشروعوضع بالمخدرات بالتأكيد.

وفي أستراليا يستخدم تجار المخدرات تسهيلات -12 تتيحها خدمات البريد عبر العالم لجميع الزبائن لمتابعة شحناتهم على موقع الشبكة العالمية التابع راتللشركة. وحدوث أي تأخير يمكن أن ينبه تجار المخد لذا ينبغي للسلطات .إلى بدء عملية لمراقبة تسليم الشحنات المسؤولة عن إنفاذ قوانين المخدرات العمل في حدود زمنية ضيقة جداً من .أجل تجنب إثارة الشبهات

وأشارت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي -13 المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في *الكرة الأرضية تقريرها عن نصف* إلى أن الانترنت أصبحت [10]*2000لعامي 1999* مستخدمة أكثر من الوسائط الأخرى في توسيع إنتاج المخدرات الاصطناعية في بعض البلدان، وأن الجماعات الإجرامية المنظمة تستخدم العولمة والاتصالات الفورية

المقبوض عليهم والمشتبه في قيامهم بصنع في المائة، 10 الأمفيتامين بطريقة غير مشروعة، تقل عن وهو ما يفسّر وقوع العديد من حوادث الحرائق والانفجارات والإصابات مختبرات غير المشروعةفي ال.[11]

17- وأفضى تحقيق مشترك عن العقاقير أجرته السلطات في كولومبيا والولايات المتحدة إلى القبض أكتوبر/من تجار العقاقير في تشرين الأول 31 على وتبيّن أنهم كانوا يجرون اتصالاتهم باستخدام غرف التحادث 1999. .تتيح النفاذ إليها بالانترنت، المجهزة بحواجز واقية لا وكانت تفاصيل الأنشطة اليومية للاتجار بالعقاقير تحفظ في حاسوب على متن سفينة خارج سواحل المكسيك لضمان عدم تدمير الشبكة بكاملها حتى في حالة اختراق الحواسيب الأخرى. وكانت الجماعة نفسها تستخدم شفرة لم تستطع سلطات إنفاذ القانون فك رموزها في وقت المناسب للتصرف بموجب المعلومات التي حصلتال وباستخدام هاتين الطريقتين، علاوة على استخدام .عليها تمكّن التجار من تهريب مئات "المستنسخة" الهواتف المحمولة الأطنان من الكوكايين طوال عدة سنوات قبل أن يجري اكتشافهم.[12]

18- "وتستخدم اتحادات التنظيمات "كارتلات لمخدرات المكسيكية والكولومبية معدات معقدة لمراقبةا ضباط التحريات واعتراض اتصالاتهم وجمع صورهم وصور وقد حدث الشيء نفسه في .غيرهم من موظفي المعلومات استأجرت جماعة من تجار المخدرات في 1995 أوروبا، ففي عام دهولندا عدداً من أخصائيي الحاسوب لإجراء عمليات القرصنة ض كما استخدم تجار .ضباط التحريات ولتشفير اتصالاتهم المخدرات برامج تشفير حاسوبية مجهزة في حواسيب يدوية مكّنتهم من إنشاء قاعدة بيانات مأمونة عن عربات الشرطة والاستخبارات التي لا تحمل علامات مميزة. وسرق عدد من

14- وأبلغت سلطات إنفاذ قوانين المخدرات في الجمهورية التشيكية أن الاتفاق على بيع المخدرات وشرائها بصورة غير مشروعة يتم اليوم عن طريق الاتصالات الالكترونية المباشرة بواسطة مقاهي الانترنت أو بالهاتف المحمول. وأصبح اعتراض السلطات المشروعة للاتجار بالمخدرات أمراً أكثر صعوبة للصفقات غير بالنظر إلى أن الاتفاق على هذه العمليات يجري بشكل .فوري وعبر مسافات قصيرة

15- ومنذ عام 1996 درجت شركات مقرها هولندا على استخدام الانترنت في بيع بذور القنب ومشتقاته. وقد ربول)، أنأفادت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانت السلطات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا في عموق 1 الشمالية حددت في أوائل عام 2000 أكثر من 000 العالم على الشبكة العالمية تعرض للبيع مخدرات غير مشروعة، وهي أ م د القنب في معظم الأحيان ولكنها تشمل أيضاً عقاقير م بشكل انتهاكاً مباشراً والهيروين، مما الإكستاسي) والكوكايين) للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. ويوجد أكبر عدد من هذه .المواقع الشبكية في هولندا وسويسرا

16- وفي الولايات المتحدة الأمريكية تعزو الوكالات المسؤولة عن إنفاذ القوانين الزيادة السريعة في ضبط ة الميتامفيتامين غيرالمختبرات المستخدمة في صناع المشروعة إلى تطور التكنولوجيا وتزايد استخدام وكانت وصفات العقاقير في الماضي سراً دفيناً، ولكن .الانترنت تكنولوجيا الحواسيب الحديثة واستعداد الكيميائيين المتزايد لتقاسم معرفتهم قد أتاحا هذه المعلومات لكل من تامين لا يتطلب كيميائياً يحمل يستخدم الحاسوب. وإنتاج الأمفي مؤهلاً جامعياً، فقد أفادت التقارير أن نسبة الكيميائيين المدربين من

ج العقـــــاقيرنطـــاق واســـع كنتيجـــة للحفـــز علـــى إنتـــا كبير يشجع أعضاؤه بعضهم بعضاً "نـاد" واسـتهلاكها فـي إطـار ومنها أيضاً تحوّل الجريمة المتصلة .ويتبـادلون العـون والمسـاعدة إذ لا يحتـــاج كيميـــائيو :وليس احترافاً "هواية" بالعقـــاقير إلـــى المخـــدرات أو مســـتهلكوها المحتملـــون إلـــى إجـــراء اتصـــالات و الســـكن فـــي منطقـــة مـــا تتوافـــرخاصـــة ولا لمـــوارد خاصـــة أ فيهـــا العقـــاقير؛ ولا يلـــزم مســـتعمل الانترنـــت ســـوى آلـــة لـــه الاتصـــال بـــأفراد لهـــم نفـــس الاهتمامـــات للبحـــث ليتســـنى والتوجهـــات فـــي منـــاطق أخـــرى مـــن العـــالم ولتحديـــد مـــوارد الإمـــدادات الـــتي كـــان المســـتعمل يجهـــل وجودهـــا لـــولا اســـتعماله اجتـــذاب الشـــباب إلـــى للشـــبكة. وربمـــا يـــؤدي الأمـــر إلـــى الجريمـــة المتصـــلة بالعقـــاقير عـــن طـــريق المعلومـــات المضـــللة أو العمليـــات الدعائيـــة أو غســـل الأدمغـــة مـــن جانـــب أفـــراد مســـتترين هـــدفهم تحقيـــق الـــربح مـــن تزايـــد عـــدد "مســـتهلكي العقـــاقير. فعنـــدما تكـــون المقاربـــة "افتراضـــية أو "اعتباريـــة" تقـــل علامـــات التحـــذير الـــتي ربمـــا منعـــت الشـــباب أو أخـــافتهم فـــي العـــالم الحقيقـــي، وهنـــا تختفـــي عمليـــة الفـــرز الـــتي ينتقـــل الفـــرد عـــن طريقهـــا إلـــى الاتصـــال نم ،"الافتراضـــية" ويمكـــن وصـــف .المـــادي مـــع تنظيـــم إجـــرامي مـــا .وجهة النظر النفسانية، بأنها عامل ميسّر لارتكاب الجريمة

التـــــــأثير فـــــــي غســـــــل الأموال

22- رفع الضوابط عن أسواق رأس المال وإزالة تـدرك الهيئـة أن الإجراءات الرقابية عملياً عن أسعار صرف العملات أديا إلى خفض التكـاليف وإتاحـة مجـال خيـار أوسـع أمـام زبـائن المصـارف، ممـا أتـاح مزايـا هامـة لقطاعـات واسـعة مـن المجتمـع. بيـد أن الهيئـة ويـلتشـعر بـالقلق إزاء اللجـوء المتزايـد إلـى وسـائل التـح المـالي الالكترونيـة، والنمـو الهائـل فـي حجـم وسـرعة التـدفقات النقديـة، ممـا قـد يـؤدي إلـى تقليـل القـدرة علـى

التـــــــأثير فـــــــي تعـــــــاطي العقـــــاقير

19- يمثل النمو المتصاعد في بيع عقاقير الوصفات الطبية عبر سـلامة اسـتهلاك الانترنـت تحـدياً خطيـراً للمسؤولين عـن تنظـيم ووفقاً للجنة إشرافية شكلها .العقـاقير ولوكـالات إنفـاذ القـانون الكونغـرس فـي الولايـات المتحـدة، ارتفـع عـدد المضـبوطات مـن المـواد الصـيدلانية بيـن عـامي 1998 و1999 بنسـبة 450 من المضبوطات؛ وعُزي هذا 7 فـي المائـة أي بزيـادة قـدرها 586 .المشـتريات عـبر الانترنـت الارتفـاع بدرجـة كبـيرة إلـى تحرياً 30 فتـح زهـاء 2000 وفـي الأشـهر الخمسـة الأولـى مـن عـام فـي مبيعـات المـواد الصـيدلانية عـن طـريق شـبكات الاتصـال الإلكـتروني.[13]

20- ولفتـت الهيئـة الانتبـاه فـي الماضـي إلـى الـدليل الواضـح علـى اسـتعمال الانترنـت كوسـيلة لتبـادل الرسـائل تـي تشـجع الشـباب خاصـة علـى تعـاطيوالمعلومـات ال ويمكـن عـن طريـق التجـول فـي الانترنـت لبـضع دقـائق [14].المخـدرات الحصول على تعليمات مفصّلة بشأن إنتاج طائفة كبيرة من العقاقير الاصـطناعية، واسـتعراض الكتـب لمعرفـة كيفيـة الحصـول علـى السـلائف الكيميائيـة الخاضـعة للرقابـة الدوليـة سـلوب تشـغيل مختـبرات العقـاقير غـيروالتعـرف علـى أ المشـروعة، بالإضـافة إلـى دعـوات شـتى لشـراء نخبـة واسـعة .مـن الكتـب الـتي تتضـمن وصـفات لتركيـب العقـاقير

21- وتـرى الهيئـة أن النتـائج المحتملـة لهـذه التطـورات مثـيرة للقلـق. ومـن بينهـا إمكانيـة تعـاطي العقـاقير علـى

الافتراضية"، يقع مقر العديد منها القمار من "أندية 2 045 في منطقة الكاريبي.

26- وفي السنوات الأخيرة، ازدادت المنافسة في مجال الخدمات المالية وأدى هذا التطور إلى تثبيط العديد من المصارف عن متابعة إيداع الزبائن لأموالهم لدىإجراءات التحقق الجادة اللازمة خوفاً من إ وفي سوق تشهد تنافساً متزايداً، قد ترى المؤسسات مصارف منافسة المالية أن الالتزام بتشريعات مكافحة غسل الأموال تتعارض مع الممارسات التجارية الجيدة، وبالتالي، تعطي هذا الأمر أولوية منخفضة وموارد ضئيلة وموظفين بالإضافة إلى ذلك، فإن الغالبية من ذوي المستوى الضعيف. و العظمى للعمليات التجارية المشبوهة التي يُكشف عنها اللثام في معظم البلدان تشمل معاملات نقدية، مما يوحي بأن تدابير مكافحة غسل الأموال، حتى وإن طبقت، لم تواكب التغيرات التكنولوجية المتلاحقة.

تأثير العولمة -باء لجديدة في والتكنولوجيات ا الهيئات الحكومية والأجهزة المصمّمة لمكافحة الجريمة المتصلة بالمخدرات

27- سيّما الهيئات القضائية تواجه الهيئات الحكومية، ولا القانون التي أُنشئت لمكافحة الجريمة المتصلة ووكالات إنفاذ بالمخدرات، منذ فترة طويلة مشاكل تتعلق بملاحقة ية ضمن حدود معينة واضحة من النطاقالجريمة عبر الوطن الإقليمي والسيادة الإقليمية. ومنذ التصديق على اتفاقية 1988 أمكن تذليل العديد من العقبات عن طريق الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ومعاهدات المساعدة القانونية المتبادلة. مع ذلك، فمن دواعي قلق الهيئة أن لي في مكافحة الجريمة المتصلة بالمخدرات تعزيز التعاون الدو

23- من أن وقد حذّرت فرقة العمل المالية المعنية بغسل الأموال ثلاثة من مميزات استعمال الانترنت يمكن أن تؤدي إلى تفاقم بعض المخاطر "التقليدية" لغسل الأموال: سهولة استخدام الشبكة؛ وغياب الطابع الشخصي للاتصال بين الزبون والمؤسسة؛ وسرعة المعاملات التجارية إضافياً ويمكن اعتبار عولمة الأسواق المالية عاملاً [15].الالكترونية من عوامل الخطر.

24- أشكال العملة يزال النقد يمثل أكثر وبينما لا المتداولة شيوعاً في صفقات العقاقير على المستوى المحلي، فإن إيجاد أسواق عالمية جديدة للأوراق المالية والسندات والعقود الآجلة للسلع والعملة ومشتقاتها أدى إلى توسيع المجال نقل مبالغ مالية كبيرة إلكترونياً في شتى أنحاء العالم المحتمل لعمليات وهي ميزات مُثلى لغسل أموال -بسرعة وسهولة وفي إطار من السرّية الاتجار غير المشروع بالعقاقير. كما أدى استعمال البطاقات الذكية" والعمليات المصرفية عن طريق" الاتصال الإلكتروني المباشر، إلى تقليل الاتصال شخصي المباشر بين موظفي المصارف وزبائنها، وأدىال بالتالي إلى إضعاف كفاءة آليات التحقق من شرعية الأنشطة المالية.

25- الكازينوهات) منذ فترة)وقد استُعملت أندية القمار طويلة كمنفذ لغسل الأموال المتصلة بالعقاقير وغيرها ن التوسعمن الأموال ذات المنشأ غير المشروع، ومن ثم فإ في هذا النشاط من خلال شبكة الانترنت يعتبر خطوة وبينما يتبع العديد من مؤسسات المقامرة أنظمة .منطقية "أندية القمار الافتراضية" لمكافحة غسل الأموال، فإن وفي آذار/مارس 2001 .تزدهر في بيئة تخلو تماماً من الضوابط النظامية صلة ربط بالشبكة شملتو 12 سجل موقع هواة المقامرة 000

التدخل في الاستخدام المشروع بما ينطوي عليه الآن من غنى عنها من الناحية الاقتصادية. وتواجه فوائد لا الاستراتيجيات التقليدية لأجهزة الشرطة والتحريات عقبة تتمثل في عدم وجود إطار مفاهيمي عملي وتعاوني تتوفر فيه إمكانية مكافحة الجريمة القائمة على تفتقر فيه زال هذا المجال غامضاً التقنيات الراقية. وما الجرائم إلى التعريف الجيد ويصعب فيه تحديد الجناة .وتعيين مواقعهم

31- ولكي تتمكن هيئات إنفاذ القانون من مجابهة هذه التحديات ،للتعاون سيتوجب عليها استحداث أشكال جديدة واستراتيجيات ومهارات مهنية جديدة، وستترتب على ذلك ويجب على هيئات إنفاذ .كله آثار هامة تتعلق بالموارد القانون إقامة شبكات تشغيلية ووظيفية عالمية، إذا ما أرادت أن تنجح في القضاء على تنظيمات الاتجار ويجب عليها أيضاً تطوير علاقات استخبارية .بالمخدرات وتشغيلية مع سائر هيئات إنفاذ القانون لتفادي ازدواجية الجهود وتفادي تبديد الموارد. وبالرغم من التحرك زالت واضحة الذي انطلق في هذا الاتجاه فإن الثغرة ما للعيان بين القدرات الإجرامية وقدرات التحقيق .والتحري

التحديات القانونية

32- لمجال التشريعي هوإن أوضح أوجه القصور في ا غياب التشريعات الشاملة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في بيئة الكترونية وهو قصور ينبغي فهذه التشريعات .لهيئات إنفاذ قوانين المخدرات أن تعالجه غائبة تماماً في بعض البلدان واعتمدت بعض البلدان تدابير أدرجت على ة، ولكن جرى تحديث نحو غير ملائم في التشريعات المطبق وحتى بعد .مناسب للقوانين الجنائية في عدد قليل نسبياً من البلدان

28- ويمكن تقسيم التحديات التي تجابه إنفاذ تحديات متعلقة :قوانين العقاقير إلى أربعة أنواع ؛ وتحديات"التوجّه العقلي الثابت"بالمسائل البنيوية و قانونية؛ وتحديات خاصة بالتقنيات والموارد؛ والمسائل .رالتي تشمل الخصوصية وحرية التعبي

تحديات متعلقة بالمسائل البنيوية و "التوجه العقلي "الثابت"

29- منذ نهاية الحرب الباردة، اضطرت الهيئات المسؤولة عن إنفاذ القانون والاستخبارات إلى إجراء إصلاحات هيكلية واستعراض الأولويات التي لم تنفذ بعد. واليوم، يلزم القيام بقفزة أخرى إلى الأمام في افحة الجريمة عبر الوطنية المتصلة بالمخدرات؛ وهي لامك تقتصر على اتباع نهج بنيوي وإنما تشمل اتباع نهج وكان إنفاذ القانون يقوم تقليدياً على .أو نهج شامل "التوجّه العقلي الثابت" والجريمة .أساس هيكل تراتبي وفقاً لحدود جغرافية واضحة المعالم لمخدرات، تشكل تحدياً لهذا النهج، عبر الوطنية المتصلة با ويرجع هذا من جهة إلى أنها تشمل عمليات في ولايات قضائية عبر وطنية، كما يرجع إلى البنية الشبكية .الخفية المعالم السائدة الآن من جهة أخرى

30- وكان لتحرير قطاع الاتصالات آثار سلبية على جابهة التحديالتحريات الجنائية، إذ ترك للحكومات مهمة م المتمثل في محاولة وقف الاستخدام غير المشروع دون

عموماً في استحداث تشريعات لمكافحة هذه الجريمة، وأن أي تعاون بين هيئات إنفاذ القانون والقائمين على خدمات الانترنت كان يستند إلى أساس طوعي وغير رسمي. وفي معظم البلدان ن وجود إطار يزاول القائمون على خدمات الانترنت عملهم دو ويكاد لا .قانوني معيّن ولا يخضعون إلا لمراقبة محدودة فقط إن وجدت يوجد في أي بلد تسجيل لحالات تتعلق بالمخدرات أجرى فيها تجار المخدرات الاتصالات فيما بينهم عبر شبكة الانترنت، ولكن بعض البلدان كان يفتقر إلى المعلومات مت الانترنت في المقامالكافية لتقييم الظاهرة. واستخد الأول كوسيلة للاتصال وتبادل المعلومات عن إنتاج ولكن جميع .العقاقير وبيعها بصورة غير مشروعة البلدان، باستثناء بلدين، سجلت استخدام المجرمين وكان لدى جميع البلدان تقريباً مركز .للتشفير في مجالات أخرى لمرتكبة عبراتصال لتبادل المعلومات بشأن الجرائم ا الانترنت وإن تباين موقعها ما بين الشرطة والجمارك وهيئات الاتصالات ووحدات البحوث الخاصة بالجريمة .الحاسوبية

35- ويعتبر تعقب الأدلة وضبطها، وقواعد الأدلة وقد لا يكون .اللازمة المقبولة لدى المحاكم، مسائل رئيسية صول عليها فوراً في ولايات قانونية ممكناً القيام بطلب أذون التفتيش والح وهي – متعددة وفي حدود الوقت اللازم لتنفيذ التفتيش مشكلة قائمة بالفعل في الوقت الحاضر، مما يتيح لمرتكبي الجريمة إتلاف أو إزالة دليل التجريم في عمليات الاتجار بالمخدرات على سبيل المثال. كما تنشأ .ت الالكترونيةمشاكل أخرى بسبب طبيعة البيانا فالقواعد الإجرائية اللازمة للحصول على إذن بتفتيش بيانات مخزونة (يجري بمعرفة المشتبه به) والإذن ،باعتراض البيانات (عملية سرية)، تتباين فيما بينها فالأذن باعتراض البيانات يخضع إلى عدد أكبر من العمليات الرقابية الصارمة. ومع ذلك، فالبيانات

33- وقد كشفت دراستان استقصائيتان عن أن العديد من البلدان ليست مستعدة لمواجهة تحدي الجريمة المرتكبة بواسطة التكنولوجيا الراقية، حيث قامت شركة عالم بلداً في مختلف أنحاء الـ 52 للاستشارات الإدارية بمسح 33لاستقصاء تشريعات مكافحة هذا النوع من الجرائم، ووجدت أنه لم يُجر منها تشريعات جزئية اعتبرت 9منها أي تحديث لقوانينه، وسنّ تشريعات غير كاملة، بينما اعتمد 10 منها تشريعات تتيح الملاحقة القضائية لأخطر أشكال الجريمة حدّثت قوانينها هناك ومن بين البلدان التي [17].السيبرانية بلدان، مثل الفلبين، لم تفعل ذلك إلا في أعقاب وقوع في 80 الذي أصاب ،"ILOVEYOU" حدث بارز مثل فيروس المائة من الحواسيب الحكومية في الولايات المتحدة ملحقاً أضراراً قدّرت بعشرة بلايين دولار أمريكي. وأمكن تعقب مرتكب دى ضواحي مانيلا، ولكن بالنظر الجريمة حتى عثر عليه في إح إلى عدم وجود قانون في الفلبين يحظر أنشطته حينئذ، لم يكن ممكناً تحميله مسؤولية الضرر الحاصل ولا تسليمه إلى الولايات [18].المتحدة لمواجهة الدعوى القضائية فيها

34- وفي أوروبا الغربية بيّنت الردود على استبيان بشأن الجريمة المخدرات والمرتكبة عبر الانترنت أن الحكومات فشلت المتصلة ب

وقد تهمل شركات التجارة .المشفّرة بمنأى عن هيئات إنفاذ القانون الالكترونية الدول التي لا تجهز هيئاتها المسؤولة عن تجهيزاً مناسباً أو التي تطبق معايير ضعيفة فيما يخص إنفاذ القوانين الأمن الإلكتروني، وبالتالي تصبح هذه الدول مستضعفة اقتصادياً، أو قد تتعرض لاحتمال إعاقة سائر الشبكات لرسائلها كما إن مشكلة قلة عدد الموظفين المهرة من [20].الالكترونية الإدعاء مشكلة ذوي الخبرات المناسبة في مجالي التحري و تعاني منها البلدان المتقدمة أيضاً، وذلك بالنظر إلى أن مرتبات القطاع العام تقل دائماً عن المرتبات التي تتيحها الأعمال الخاصة.

التشفير

38- التشفير، كما تراه هيئات إنفاذ القوانين، قد يكون نعمة ونقمة في في ظل ظروف مأمونة نسبياً، فهو ييسّر التجارة الالكترونية .آن معاً ويحمي الخصوصية ويساعد، مع التوقيع الرقمي، على منع الوصول غير المأذون إلى نظم المعلومات؛ كما إنه يزود هيئات إنفاذ القوانين بوسيلة قيّمة لإجراء الاتصالات وحماية المصادر والبيانات. بيد أن التي العديد من هيئات إنفاذ القوانين ترى أن الميزات يتيحها التشفير للمجرمين (أي حماية أنشطتهم) تفوق الميزات التي يتيحها لتلك الهيئات.

39- ويشكل عجز سلطات إنفاذ قوانين العقاقير على اعتراض الاتصالات وفهمها عقبة شديدة أمامها من حيث منع الجريمة والكشف عنها عدة، أن وقد أفيد في 1994، أي منذ سنوات .وملاحقتها قضائياً جميع التحريات الرئيسية التي أجراها مكتب التحريات الاتحادي في الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة اعتمدت وكان لاعتراض الاتصالات [21].على المراقبة الالكترونية في المملكة المتحدة في 1996 و1997، دور حاسم في معظم شخص، وضبط 1 الأحيان في عمليات أدت إلى توقيف 200 يقل عن 450 قطعة من الأسلحة لا طنا من العقاقير وما 115 الناريةً.[22]

36- أمام ومقبولية دليل الجرم المرتكب إلكترونياً مسألة صعبة جداً المحاكم وذلك بالنظر لإمكانية تغيير البيانات ويتعيّن على سلطات إنفاذ القانون .الالكترونية دون ترك أي أثر وضع إجراءات واضحة ومأمونة تتيح التثبت من صحة وإذا كانت .البيانات الالكترونية المطبوعة على الورق مهارة والحذر العملية تقتضي فك الشفرة، فإنها تستلزم مزيداً من ال لضمان عدم تعرض سلطات الإدعاء لتهمة التلاعب بالأدلة. وفضلاً عن ذلك فإن التثبت من صحة المحتويات ومن المصدر أمر صعب بدون أن يتم في محكمة علنية كشف التكنولوجيات والأساليب المستخدمة في قراءة المحتويات (ومن ثم كشفها للمجرمين).

تقنيات التحديات الخاصة بال والموارد

37- إن التحديات الخاصة بالتقنيات والموارد التي تواجهها سلطات إنفاذ القانون في مكافحة جرائم التكنولوجيا الراقية المتصلة بالمخدرات تحديات هائلة. فمواكبة التطور التكنولوجي تستلزم تحديث للأجهزة والموارد البشرية أي) للاتصال "24/7" شبكة دائماً، إلى جانب المحافظة على (أيام في الأسبوع 7ساعة في اليوم، و 24 شبكة تعمل وقد يمثل ذلك للعديد من البلدان .لضمان التمكّن من إجراء التحري الآني النامية عبئاً ثقيلاً وربما أدى إلى اتساع الثغرة بين القدرات الإجرامية ملاذات" وقدرات التحري. وقد تتحول بعض هذه البلدان إلى مهنودوزي نم عقاوم ديدحت نيمرجملا ىلع لهسي- ثيح- ،"بيانات بالخدمات الشبكية وتخزين أكثر بياناتهم حساسية، وحيث تكون البيانات

ائية لأية دولةوالسلائف الكيميائية جرماً يعاقب عليه في الولاية القض طرف في المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والمؤثرات كذلك ينبغي أن يعتبر عرض إسداء المشورة عن كيفية .العقلية الحصول على العقاقير أو السلائف الكيميائية لأغراض غير مشروعة من اتفاقية 1988. ومع 3بمثابة حث أو حفز يشكل انتهاكاً للمادة قعاً شبكياً، يناقش، على سبيل المثال، إضفاء صفة ذلك، فإن مو المشروعية على الاستعمال غير الطبي للمخدرات لا يعني بالضرورة أنه يندرج ضمن هذه الفئة، وقد يتعارض حظر .هذه المواقع مع مبدأ حرية التعبير في العديد من البلدان

42- لجرائم ذاتوالمجال الوحيد الذي أحرز فيه التقدم فيما يتعلق با الصلة بالمضامين المنقولة عبر شبكة الانترنت هو مجال استغلال الأطفال في مواد الدعارة، ولكن هذا التقدم لم يحرز إلا بسبب الإدانة الشاملة التي أثارتها هذه الأنشطة ولأن مجرد الاحتياز على هذا النوع من الصور يشكل جريمة في لات يكون القائمون علىالعديد من البلدان. وفي هذه الحا خدمات الانترنت مسؤولين أمام القانون إذا ما ثبت أنهم أتاحوا، عن علم، الوصول إلى مواقع شبكية تتضمن استغلال الأطفال في مواد الدعارة. والأفعال الإجرامية المتصلة باستغلال الأطفال في مواد الدعارة هي الأفعال المتصلة بالمضمون الإجرامية الوحيدة من بين الجرائم التي ورد ذكرها في مشروع اتفاقية مجلس أوروبا المعنية بالجريمة السيبرانية[23] (انظر الفقرة 65 أدناه).

تحديات جيم - المستقبل

43- استناداً إلى التحليل السابق، وفي ضوء الأحداث العالمية التي جرت في الآونة الأخيرة، ترى الهيئة أنه إذا لم تتخذ دابير على المستويين الوطني والدولي يمكن أن تحدثت التطورات التالية:

المسائل المتعلقة بالخصوصية وحرية التعبير

40- يتعين الموازنة في جميع النظم الديمقراطية بين حاجة هيئات إنفاذ القوانين للتحري في الأمور الكشف الشخصية للمشتبهة بهم من أجل منع الجريمة أو .عنها، وبين احترام الملكية الخاصة والاتصالات الخاصة ومع تطور التشريعات في مجال الجريمة السيبرانية، أصبح تحقيق هذا التوازن أمراً عسير المنال، بل ويتفاقم هذا الوضع لأن آراء الشركات الصناعية الكبرى يجب أن تسمع هي الأخرى إلى جانب آراء والتوصل إلى حل .هيئات إنفاذ القوانينجماعات المواطنين و لذلك يشكل تحدياً رئيسياً آخر أمام مكافحة الجريمة ذات الصلة بالعقاقير، إذ يتجه التطور الأخير في مجال التشريعات المتعلقة بتخزين البيانات نحو تأمين حماية أكبر لخصوصية الأفراد والبيانات الشخصية، بحيث لا يسمح للقائمين مات الانترنت عموماً بحفظ المعلومات الخاصة بالزبائن لفترة على خد تتجاوز المدة اللازمة لإعداد الحسابات. ومطالبة هؤلاء بالاحتفاظ بسجلات الزبائن لأغراض التحقيقات الجنائية مسألة حساسة من حيث الخصوصية ومن حيث آثارها على التكلفة، وهو أمر يهم الصناعات المعنية .لتي تدافع عن الحريات المدنية على السواءوالجماعات ا

41- "وصفات" ويطرح استخدام الانترنت في تبادل العقاقير وتوجيه الرسائل التي تشجع على تعاطي العقاقير بصورة غير مشروعة، مشاكل من نوع مختلف فمن جانب، يشكل الحث العلني على :تتعلق بإنفاذ القوانين ؛ 1988 من اتفاقية 3انتهاكاً للمادة إنتاج العقاقير واستهلاكها ومن جانب آخر، يعتبر الكثير من البلدان حرية التعبير حقاً غير قابل وينبغي .للتصرف ويرفض فرض رقابة على الاتصالات أن يعتبر العرض غير المرخّص لبيع المخدرات والمؤثرات العقلية

(ز) استغلال التنظيمات الاجرامية للتطورات استثمارها في انتاج العقاقير العلمية من أجل زيادة الاصطناعية للأسواق غير المشروعة؛

(ح) *تناقص قدرة سلطات انفاذ القوانين على اجراء أنشطة الاعتراض والمراقبة* استخدام مع تزايد تنظيمات الاتجار بالعقاقير للتشفير وغيره من وسائل التمويه والاخفاء؛

(ط) تحول الولايات القضائية التي تفتقر لجريمة التي تستعينا لمناهضة قوانين مناسبة إلى بتكنولوجيا المعلومات، إلى ملاذات آمنة؛

(ي) تفسير التوسع إلى أقصى حد ممكن في الأطر التقليدية لتسليم المجرمين والمساعدة واستخدام القانونية المتبادلة.

سبل مواجهة التحديات -دال

صلةنهوج جديدة لمكافحة الجريمة المت بالتكنولوجيا الراقية في إطار هياكل انفاذ القوانين وفيما بينها

44- أنشأت قوات الشرطة الوطنية في عدة بلدان، من بينها كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، هونغ وحدات مكرسة للجريمة السيبرانية. وعززت منطقة تها في مجاليكونغ الصينية الإدارية الخاصة من قدرا ن على المستوى الدوليوالاستخبارات وانفاذ القان وأنشأت شعبة معنية بالجريمة التكنولوجية تضم 76 من أفراد الشرطة المدربين تدريبا خاصا على مكافحة الجرائم الداخلية.

(أ) *تزايد فرص ارتكاب كافة أشكال الجريمة* المتصلة بالعقاقير مع توسع الاتصالات وإجراء العمليات المالية والتجارية عبر الشبكات الحاسوبية. وسيؤدي تنامي الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات مات الإجرامية لعملياتهاالوطنية إلى تيسير دمج التنظي في النشاط الاقتصادي المشروع؛

(ب) *تزايد الجريمة عبر الوطنية* بالنظر إلى أن الشبكات الحاسوبية تيسّر ارتكاب الجرائم عبر الوطنية؛

(ج) *مواصلة الجريمة المنظمة استغلالها للتطورات التكنولوجية* حيث سيصبح *في أغراض هجومية ودفاعية* لوجيا المعلومات عنصراً لا غنى عنه من عناصر مقاتل" تكنو" الجماعات الإجرامية المنظمة؛

(د) *تزايد غسل الأموال* نمو الشركات التي تقدم خدمات *الإلكتروني مع* سيّما مع استمرار إيلاء أولوية منخفضة لتدابير مالية حاسوبية، لا مكافحة غسل الأموال، وإذا ما واصلت شركات المناطق الحرة كما ستتمتع النظم المصرفية. حة الغُفلية والحماية من عمليات التحريإتا السرّية بمزيد من الأمن عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات؛

(ه) *ذات توسع نطاق الجريمة* ؛ حيث سيزداد عدد مرتكبي هذه*الصلة بالعقاقير* الجرائم، ولن يكون الكثير منهم أعضاء في الجماعات نظمة ولن تنطبق عليهم أية فئة من فئاتالإجرامية الم السمات الإجرامية؛

(و) تزايد عدد الأحداث من بين مرتكبي الجرائم التي تتضمن استخدام تكنولوجيا المعلومات مع اكتساب الأجيال الجديدة لثقافة الحاسوب في سن مبكرة؛

ووضعت إجراءات جديدة لتحليل آثار .قوانين العقاقير العقاقير على البشر وللكشف عن العقاقير المخبأة داخل الحاويات ووسائل النقل وغير ذلك من الجسم أو حواليه وفي وتتضمن أدوات التفتيش اللاتطفلية المتاحة حاليا .الأماكن المغلقة لسلطات تفتيش الجمارك والشحن تكنولوجيات محسّنة للكشف بالأشعة السينية وأشعة غاما، ووسائل محمولة/منقولة للكشف عن العقاقير في السفن والمقصورات والحاويات من جميع ،أحجام أثناء عمليات التفتيش في البحر وفي الموانئال .متعتهمأوالمسح السريع اللااقتحامي للأفراد و

49- وتتيح برامج حاسوبية متخصصة تتعلق بوتطبيق تكنولوجيا الحاس ةالشرعي بالتحاليل وتقنياته في تناول المضبوطات والأدلة لاسترجاع حريالمعلومات من النظم الحاسوبية لأغراض الت أن تفرز والاستخبار. وبامكان البرامجيات الحاسوبية أن البيانات لاستخلاص الكلمات أو الجمل الرئيسية أو لكترونية تتطابق معأجزاء من الاتصالات ال "تستشم" طريقة فرز محددة ومبرمجة طبقا لأمر قضائي، ومن هذه الاتصالات على سبيل المثال الرسائل المنقولة من أو إلى وتستخدم وسائل حماية [25].ل معيّنأو مستعم ياب مصرفحس في تحسين البرامجيات عن طريق طباعة كمال البيانات الأدلة لبيان عدم البيانات على المتبعة في جمع الصيغة اجراء أي تغيير في معالم طريقة الترشيح المستخدمة أو في المعلومات تعزيز الدليل ويؤدي استخدام هذه المعايير إلى .المحصّلة [26].على صحة "سلسلة العهدة" وعدم تغييرها

50- وتشمل أوجه التقدم الأخرى في الاستخدامات الابتكارية للتكنولوجيا الحالية خلق نماذج حاسوبية متقدمة للتعرف المباشر على الحالات الشاذة داخل المعاملات المالية، وبرنامجيات حواسيب سريعة يمكنها ة المشتركين في عمليات اتجار غيرالتحقق من هوي

45- ووضعت الشرطة الأسترالية الاتحادية نظاما اداريا نظام التبادلللتحريات بالشبكات الحاسوبية يعرف ب .الآني الحاسوبي للمعلومات الادارية بين أجهزة الشرطة وتستخدم مكاتب اتصال الشرطة الأسترالية الاتحادية في شتى مناطق العالم هذا النظام لتبادل البيانات والصور وسائر معلومات التحري بصورة آنية بين زملاء .العمل

46- مركزيةوفي اسبانيا، تتعاون وحدة التحريات ال دارة جرائمإ المعنية بمعلومات الجرائم التكنولوجية مع التكنولوجيا الراقية التابعة لوزارة الداخلية في العمل ية غيرابنشاط على منع استخدام الانترنت في الدع المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة، بما فيها المؤثرات العقلية. وتتضمن الخطة الوطنية الخاصة بالعقاقير تأسيس هيئة لمراقبة استخدام ،2008-للفترة 2004 ،تنظيمات الاتجار بالعقاقير للتكنولوجيات الجديدة .بما في ذلك استخدام الانترنت

استخدام التكنولوجيات المتطورة في مكافحة الجرائم المتصلة بالعقاقير

47- منذ أن استرعت الهيئة انتباه الحكومات في 1997 في بث الالكترونية خدام الوسائطإلى مسألة است الرسائل التي تشجع على استخدام المخدرات بصورة غير استخدم العديد من السلطات الصحية الانترنت [24]،مشروعة كوسيلة سريعة وزهيدة التكلفة لنشر معلومات وقائية .عن العقاقير واساءة استعمالها

48- وفي الولايات المتحدة، يقوم مركز تقييم ولوجيا مكافحة المخدرات التابع للمكتب المعنيتكن بالسياسات الوطنية لمكافحة المخدرات بدعم البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي لصالح هيئات انفاذ

التطـورات فـي القطـاع الخـاص

51- بـدأ القطـاع الخـاص فـي اقامـة ائتلافـات مـع هيئـات انفـاذ القـوانين مـن أجـل ايجـاد اسـتجابة أفضـل لجـرائم التكنولوجيـا الراقيـة ومـرافق للوقايـة منهـا. وأنشـأ القـائمون بكـات دوليـة للتعـاون مـع هيئـاتعلـى خـدمات الانترنـت ش انفـاذ القـوانين عـن طـريق مـا يسـمى اتحـادات خطـوط الاتصـال المباشـر للتعـاون علـى مكافحـة اسـتغلال الأطفـال فـي مـواد وفي حالة التأكد من وجود مواد .الـدعارة المنقولـة عـبر الانترنـت من هذا القبيل، تعيّن خطوط الاتصال المباشر مواقعها، وإن كان مقرها محليـا، يجـري ابـلاغ الشـرطة و/أو القـائم علـى خـدمات الانترنـت لازالـة هـذه المـواد باتبـاع اجـراءات دقيقـة للابـلاغ وتعمـد بلـدان كثـيرة إلـى تشـغيل نظـم [27].والتفكيـك وطنيـة تسـتند إلـى المبـدأ ذاتـه.

52- ويتيـح التعـاون بيـن القطـاعين العـام والخـاص فـي لقـوانين تقاسـم المعلومـاتانفـاذ ا لهيئـات الولايـات المتحـدة وغـير بشـأن الاقتحـام السـيبراني واسـتغلال نقـاط الضـعف يتعـرض لهـا أصـحاب ومشـغلو التهديـدات الـتي ذلـك مـن البـنى الأساسـية الحيويـة مثـل مـرافق توليـد الطاقـة الكهربائيـة.

تنظيـم المضـامين

53- توجـد وسـائل شـتى يمكـن مـن خلالهـا تنظيـم الوصـول رنـت، ومـن ثـم مراقبـة محتوياتهـا. ويمكـنإلـى شـبكة الانـت غلـق مواقـع شـبكية تمامـا بواسـطة الرقابـة وهـو مـا يحـدث فـي البلـدان الـتي تسـيطر حكوماتهـا علـى امكانيـة الوصـول إلـى الانترنـت. وفـي بلـدان أخـرى يمكـن تحميـل القـائمين علـى خـدمات الانترنـت أو مـديري موقـع شـبكي المسـؤولية ن عـن علـم وبينـة مـواد تعتـبر غـيرالجنائيـة إذا كـانوا يوزعـو مشـروعة أو ضـارة بموجـب أي قـانون مـن قـوانين البلـد .المضـيف، بمـا فـي ذلـك القـوانين الخاصـة بالمخـدرات ويمكـن للقـائمين علـى خـدمات الانترنـت أن ينظمـوا محتويـات المواقـع الشـبكية الـتي يستضـيفونها باسـتحداث قواعـد بـان، أو بوضـعطوعيـة للممارسـة كمـا فـي ايطاليـا واليـا اتفاقـات ملزمـة بموجـب القـانون تـبرم بيـن أحـد القـائمين علـى خـدمات الانترنـت ومـديري أحـد المواقـع الشـبكية، تحـدد الاختصـاص فيمـا يتعلـق تفيهـا الولايـة القانونيـة وجـه بالانتصـاف. ويسـتخدم أحـد القـائمين علـى خـدمات الانترنـت اقـعفـي كنـدا عقـود الخدمـة مـع المسـتعملين ومـع المـو الشـبكية لتحديـد الشـروط والقواعـد الحاسـوبية؛ حيـث تطبـق القـوانين الكنديـة علـى محتويـات الموقـع الشـبكي .السياسـة هذهالمسـتعملين ب يجـري إبـلاغو

54- ويجـوز للمسـتعملين الأفـراد اختيـار محتويـات الانترنـت باسـتخدام برامجيـات حاسـوبية متاحـة تجاريـا غـير المرغوبـة وفقـا لمنـع أو ترشـيح (فـرز) المحتويـات لمعـايير محـددة. و قـد جـرى وضـع مجموعـة واسـعة مـن هـذه البرامجيـات يتضـمن بعضـها نظمـا لتحديـد درجـة النوعيـة واجـراءات لتسـجيل الشـكاوى. وتقـوم احـدى شـركات انتـاج البرامجيـات الحاسـوبية فـي الولايـات المتحـدة بترشـيح يـةفـرز) محتويـات الانترنـت بموجـب قائمتهـا الامتـلاك)

لمكافحة جرائم والإقليمية لمبادرات الدولية ا التكنولوجيا الراقية

55- م التكنولوجيا الراقية ذات الصلةما زالت جرائ بلدان التي تتوافرال بالعقاقير ظاهرة حديثة نسبيا، و ولذا -قليلة لديها وسائل لقياس نطاق هذه الجرائم وأثرها ليست هناك مبادرات محددة لمكافحتها، ومع ذلك فقد بدأت بعض المنظمات الدولية والاقليمية ببذل جهود جادة وجيا الراقية عموما، ومن بين هذهئم التكنولللتصدي لجرا ،المنظمات الأمم المتحدة، ومجموعة الثمانية، والانتربول وتتيح هذه الجهود نموذجا عمليا ملموسا [28].ومجلس أوروبا يمكن أن يستند اليه في تخطيط الجهود الرامية إلى .مكافحة جرائم التكنولوجيا الراقية المتصلة بالعقاقير

56- نع الجريمة والعدالة الجنائية منذنشطت لجنة مو في تشجيع الجهود الدولية من أجل وضع اطار عام 1990 شامل من المبادئ التوجيهية والمعايير التي تهدف إلى .مساعدة الدول على مكافحة الجرائم ذات الصلة بالحواسيب وتضمنت تلك الجهود اصدار دليل في 1994 عن منع يتضمن [29]،ومكافحتها الجريمة ذات الصلة بالحواسيب مقترحات لتنسيق القوانين الموضوعية والاجرائية ويحث على التعاون الدولي في هذا المجال. وعقدت اجتماعات لأفرقة الخبراء برعاية معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين، وكان الهدف منها التحضير لعقد .بشبكة الحواسيب حلقة عمل عن الجرائم ذات الصلة وعقدت الحلقة في فيينا يوم 15 نيسان/ابريل 2000 في اطار مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.[30]

57- وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي أجرى الأمين العام دراسة عن التدابير الفعالة ،1999/23 افحة جرائم التكنولوجياالتي يمكن اتخاذها لمنع ومك الراقية والجرائم ذات الصلة بالحواسيب. وطرح التقرير عددا من الخيارات منها اعداد مشروع لصك دولي لمكافحة خرىأ الجرائم ذات الصلة بالحواسيب وخيارات لاستراتيجية قصيرة الأجل تشتمل على برنامج عالمي يللأمم المتحدة يستهدف مكافحة جرائم التكنولوج وفي [31].الراقية والجرائم ذات الصلة بالحواسيب أيلول/سبتمبر 2001، اعتمدت اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية خطط عمل لتنفيذ توصيات المؤتمر العاشر. ودعت خطة العمل الخاصة بمكافحة الجريمة المتصلة بالتكنولوجيا الراقية والحاسوب إلى جملة أمور لتجريم إساءة استعمال (خاذ إجراءات وطنية (أمنها ات لوضع وتنفيذ قواعد (تكنولوجيا المعلومات؛ و(ب وإجراءات تكفل إمكانية كشف الجريمة المتصلة بالحاسوب والاتصالات اللاسلكية والتحقيق فيها؛ لضمان تدريب العاملين في مجال إنفاذ القوانين (و(ج لمساعدة في اقتفاءوإعدادهم للاستجابة لطلبات تقديم ا .الاتصالات

58- ستضافت الانتربول المؤتمر الدولي الأولوا بشأن الجرائم الحاسوبية في 1995، وأصدرت أدلة موجهة للمحققين في جرائم تكنولوجيا المعلومات بهدف وضع أربعةوأنشئت وحدة مركزية و .معايير للتحريات التقنية بالتكنولوجيا المتصلة أفرقة عاملة معنية بالجرائم مثلت أفريقيا والأمريكيتين وآسيا وأوروبا؛ الراقية وظيفتها الأساسية اتاحة التدريب والتعاون على

رؤساء دول أو حكومات مجموعة الثمانية أقرّو -59 السياسية في ليون، فرنسا، في حزيران/يونيه 1996 ربعين التي وضعها فريق كبار الخبراءالتوصيات ال لراقية. وحثت التوصية 16المعني بجرائم التكنولوجيا ا ساءةإ الدول على استعراض تشريعاتها لضمان تجريم استعمال التكنولوجيا الحديثة التي تستوجب عقوبات توفير ما يلزم لذلك من إمكانات جنائية، وكذلك ضمان وفي كانون الثاني/يناير .تقنية وموارد بصورة وافية قة بتلكفريق ليون لتناول المسائل المتعل أنشئ 1997 التوصية. وفي اجتماع لوزراء العدل والداخلية لمجموعة الثمانية انعقد في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر 1997 اتفق المشاركون على مبادئ وخطة وحثت الدول ،العمل لمكافحة جرائم التكنولوجيا الراقية التحري في جرائم على اعتماد تشريعات من أجل لراقية وإحالتها إلى القضاء، وتعزيزالتكنولوجيا ا نظمة الدولية لتسليم المجرمين والمساعدة القانونيةأال على ضرورة اتباع نهج واتفق المشاركون أيضاً .المتبادلة .مشترك في معالجة مشكلة جرائم التكنولوجيا الراقية هيئات معترف بها دوليا إنشاء ودعت خطة العمل أيضا إلى القطاعين وذلك لتزويد المعايير فيما يتعلق بوضع العام والخاص بالمعايير اللازمة للتكنولوجيا الموثوقة والمأمونة في مجالي الاتصالات ومعالجة البيانات.[32]

60- هيئات إنفاذ وبحلول عام 2001، نشأت بين في الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية وتسع القوانين للمعلومات عن طريق خرى اتصالات يومية وتبادلأ دول شبكة "24/7" (شبكة تعمل 24 ساعة يوميا و7 أيام في الاسبوع)، واستخدمت هذه الشبكة استخداما ناجحا في التحري في قضايا تضمنت جرائم خطيرة في مجال التكنولوجيا الراقية. كما استضاف فريق ليون في تشرين الثاني/نوفمبر 1998 مؤتمرا دوليا للتدريب في لجرائم التكنولوجية، خُصص لمحققين من هيئات انفاذ القوانين في مجال ا الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية. ووضع هذا المؤتمر بشأن الانتفاع عبر الحدود بالبيانات إجراءات موحدة القانونية الإدارية المخزونة في الحواسيب، والمساعدة رائقويجري الآن العمل على وضع ط .المتبادلة العاجلة لتحديد مصادر الاتصالات ومقاصدها.[33]

61- جميع مناطق العالم الآن على وضع آليات وتعكف التكنولوجيا الراقية وتقديمالمتصلة ب جريمةال لدراسة على الرغم من أن عنصر العقاقير استجابات مناسبة لها بعض يعتبر عنصرا هامشيا في معظم الحالات. وفي صفة خاصة على مكافحةيجري التركيز ب المناطق الاحتيال، واستغلال الاطفال في مواد الدعارة، وأنشطة وفي مناطق أخرى، تتعلق الشواغل .القرصنة الحاسوبية وفي .بمشكلة غسل الأموال والجرائم الاقتصادية أساسا ،ضوء الأحداث العالمية التي جرت في الآونة الأخيرة التكنولوجيات ينصب تركيز الاهتمام الآن على استخدام .الجديدة من جانب الشبكات الإرهابية

62- في اليابان، تمول الحكومة عن طريق هيئةو الشرطة الوطنية شبكة للاتصال المستند إلى الانترنت

واعتمد المجلس الأوروبي في تموز/يوليه 1997 -63 ثلاثين توصية لمكافحة الجريمة المنظمة، ودعت التوصية رقم 5 إلى اجراء دراسة عن جرائم التكنولوجيا الراقية، وقد أنجزت هذه الدارسة في كانون الثاني/يناير 1998. وفي اجتماع خاص عقده المجلس الأوروبي في تامبيري، فنلندا، في تشرين الأول/أكتوبر 1999، خلص رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة إدراج جرائم التكنولوجيا الراقية في الجهود الرامية إلى الاتفاق على تعاريف وعقوبات فحةمشتركة. وفي إطار خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكا أجرى الفريق العامل المعني بتعاطي المخدرات (2000-2004)، بالاتجار بالعقاقير التابع لمجلس الوزراء تقييما في أوائل 2001 تناول الخطر الناشئ عن استخدام الانترنت في أغراض غير مشروعة فيما يتعلق بالعقاقير، واستعرض الأحكام القانونية الراهنة في الدول الأعضاء. لت المرحلة الأولى من التحليل في إرسال استبيانوتمث وجهه مكتب الشرطة الأوروبية (يوروبول) إلى الدول الأعضاء (انظر الفقرة 34 أعلاه). وستنظر اللجنة الأوروبية في كيفية تحسين فعالية جهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير بواسطة الانترنت، وهي ر بأهميتها في استراتيجيةالجهود التي جرى الإقرا -الاتحاد الأوروبي لمكافحة تعاطي المخدرات للفترة 2002 2004.

وفي كانون الثاني/يناير 1999 اعتمد البرلمان -64 الأوروبي والمجلس الأوروبي خطة عمل متعددة السنوات على مستوى الجماعة الأوروبية لترويج الاستخدام الآمن لمضامين غير المشروعةللانترنت عن طريق مراقبة ا والضارة في الشبكات العالمية.[34]

وتعتبر اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة -65 السيبرانية أكثر أشكال التعاون الدولي تقدما حتى الآن في مجال جرائم التكنولوجيا الراقية، وقد اشتركت في عملية الصياغة الدول الأعضاء في المجلس البالغ عددها 43 ة مع كندا واليابان والولايات المتحدة (التي تتمتعدول بصفة مراقب) وجنوب أفريقيا، وستتمكن تلك الدول جميعا من التوقيع على الاتفاقية. وتغطي الاتفاقية المسائل المتعلقة بالولايات القضائية، وتسليم .المجرمين، واعتراض الاتصالات، وإنتاج البيانات وحفظها عال التي يتعين تجريمها بموجبوتورد قائمة بالأف القوانين الداخلية، بما فيها الوصول إلى البيانات بصورة غير مشروعة، والاعتراض غير المشروع، والتدخل في البيانات، والتدخل في النظم، والتزوير المتصل بالحواسيب، والاحتيال المتصل بالحواسيب، والمساعدة عليها. وتضع على ارتكاب هذه الجرائم أو التحريض الاتفاقية آلية تفصيلية للتعاون والتنسيق على الصعيد الدولي في مجالي التحريات والمقاضاة. وستلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بتفويض سلطاتها الوطنية في تنفيذ عمليات بحث حاسوبية وضبط البيانات الحاسوبية، ومطالبة منتجي البيانات بإصدار بيانات بتها، وصون البيانات المعرّضة للضياع أو تأمين حفظها خاضعة لرقا وستطبق الاتفاقية على الحالات المتصلة بالمخدرات كوسيلة .السريع للمساعدة القانونية المتبادلة، مثلاً عندما يكون بإمكان السلطات التي تبحث عن أدلة الكترونية على أنشطة العاملين في الاتجار غير زبائنهم أو ممتلكاتهم في دولة أخرىالمشروع بالمخدرات و أن تطلب من تلك الدولة إجراء بحث في قواعد البيانات التي يستخدمها من يشتبه في أنهم يتجرون بالمخدرات على نحو غير مشروع، أو اعتراض اتصالاتهم الالكترونية

ولكن بعض المؤسسات الصناعية الخاصة وجماعات المواطنين اعترضت على بعض نصوص الاتفاقية بشأن الجريمة السيبرانية. واحتج اتحاد رابطات صناعة تكنولوجيا المعلومات على أن الاتفاقية يمكن أن تفرض القائمين على خدمات الانترنت عبئا ثقيلاً فيما يتعلق باشتراطات على صون البيانات، وتجعلهم عرضة للمساءلة القانونية عن أفعال ترتكبها وأبدت .أطراف ثالثة، وتقيّد الأنشطة المشروعة على شبكة الانترنت الجماعات المدافعة عن الحريات المدنية قلقها إزاء التدابير ا في الاتفاقية والتي تعتبرها ذاتالمنصوص عليه طابع تدخلي مخل بالحريات الخاصة. ومع ذلك ترى الهيئة أن هذا النوع من الصكوك القانونية يمكن أن يساهم في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها.

66- ت الهيئة النطاق الواسع للجهود المبذولةوقد لاحظ حاليا من أجل مواجهة التهديد الذي تمثله الجرائم السيبرانية عموما. وعلى الرغم من أن المبادرات الراهنة بشأن الجرائم السيبرانية تركز في المقام الأول على استغلال الأطفال في مواد الدعارة وعلى الجرائم والقرصنة الحاسوبية وسرقة الاقتصادية مثل الاحتيال الملكية الفكرية، فإن هناك أيضا مؤشرات على تزايد أهمية استخدام التكنولوجيات الجديدة في عمليات غير مشروعة ولذلك فإن من دواعي القلق حقاً .للاتجار بالعقاقير وصناعتها خلو التشريعات القائمة لمكافحة الجرائم السيبرانية من ومواجهة التحديدات القائمة أمام .اقيرأحكام خاصة بالعق إنفاذ القوانين الخاصة بالعقاقير، تقتضي أن توضع في إطار المبادرات الجارية لمكافحة الجريمة برامج عمل وطنية ودولية تستهدف الوقاية من جرائم التكنولوجيا وسيتطلّع العديد من البلدان النامية .الراقية المتعلقة بالعقاقير إلى الأمم المتحدة والهيئة من أجل الحصول على تلقائيا إرشادات تقنية وتشريعية في هذا المجال.

67- أما فيما يخص المضامين ذات الصلة بالعقاقير في مواقع الانترنت، فإنه يلزم توفير الوسائل التكنولوجية وفرص إنفاذ القوانين، والتثقيف، لا ضعسيما فيما يخص المشاركة الأبوية وتقوية و المستعمل. وبالنظر للمشاكل المتعلقة بتحديد مواقع الدعاية للعقاقير التي لا يحصى عددها على المواقع الشبكية ومشاكل التحري عن هذه المواقع، فقد تكون للبرامجيات الحاسوبية التي تسمح بفرز المعلومات ومنعها عند الضرورة قيمة كبرى في مكافحة استخدام الرسائل المشجعة على تعاطي الانترنت في توزيع العقاقير، ويمكن أن تمثل خيارا أكثر عملية وواقعية من خيار اللجوء إلى القوانين الجنائية.

الاستنتاجات والتوصيات -هاء

الاستنتاجات

68- لوجيا الاتصال المتطورة محرّكا للاقتصاد تشكل تكنو المعولم في أيامنا هذه، لذلك لا يمكن وقف توسعها وتطورها ويجب مع ذلك الإقرار .التكنولوجي، وليس هذا أمرا مستصوبا بأن العولمة والتكنولوجيات الجديدة يسّرت ارتكاب بعض العمليات يالإجرامية المتصلة بالعقاقير، مما يفرض عبئا إضاف على هيئات إنفاذ القوانين. وعلى الرغم من أن التعاون بين الصناعات وهيئات إنفاذ القوانين شيء إيجابي في كثير من الأحيان، فإن شواغل القطاعين العام والخاص تلتقي دائما، لأن الشركات يقع على عاتقها واجب حماية لا خصوصية زبائنها وأرباح المساهمين فيها.

دولية لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية تهدف إلى تحقيق صحة المجتمعات ورفاهها، تقترح مفهوم "الوصاية المشتركة" على مجتمع المعلومات باعتبارها إسهاما في تحقيق رخاء هذه المجتمعات وأمنها في المستقبل.

التوصيات

72- الحكومات هي إن المهمة الأشد إلحاحا التي تواجه تأمين وضع القوانين الإجرائية والموضوعية الملائمة على المستوى الوطني من أجل مكافحة الجرائم المرتكبة في بيئة الكترونية وقد تضاف عوامل مشدّدة عند ارتكاب أفعال إجرامية بهدف الاتجار غير المشروع بالعقاقير أو عندما ماعة إجرامية منظمةيكون مرتكب الفعل الإجرامي عضو في ج كما تحددها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة) وينبغي تنسيق التدابير إلى أقصى [35].(عبر الوطنية حد ممكن لضمان تشابه تعريف الجرائم والعقوبات والقواعد في شتى بلدان العالم، وذلك من أجل منع تزايد م المساعدة إلىالملاذات السيبرانية". وينبغي تقدي" البلدان النامية التي تعتبر معرضة لخطر هذا النوع من الاستغلال.

73- وينبغي تزويد هيئات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية بموارد ومعدات ملائمة للتحري وتحديد الجناة الذين يستخدمون التكنولوجيات الجديدة في أنشطة القبض عليهم الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإلقاء ومقاضاتهم.

74- وينبغي إنشاء وحدات وطنية مشتركة بين الوكالات ومتخصصة في مجال العقاقير والتكنولوجيا بحيث يشمل ،"24/7"وينبغي أيضاً توسيع نظام شبكات الراقية. مزيدا من البلدان استنادا إلى المبدأ القائل بأن "مكافحة نبغي أن تحافظالشبكات تستلزم استخدام شبكات". وي بد أيضا من إتاحة الوسائل التقنية ولا 70- والتشريعية لهيئات إنفاذ القوانين والمؤسسات الوطنية رالأخرى المسؤولة عن مكافحة الجرائم المتصلة بالعقاقي لتمكينها من تطوير القدرة على الاستجابة الملائمة، ولكن ذلك وحده لا يكفي. والهيئة مقتنعة أن التحديات أمام إنفاذ قوانين العقاقير لا يمكن أن تجابه الا عن طريق شراكات تعاونية تشمل الحكومات وشركات صناعة تكنولوجيا لفةالمعلومات والمواطنين، مع الإقرار بمصالحهم المخت والتوفيق فيما بينها. ومشاعر القلق التي أعربت عنها جماعات الدفاع عن الحريات المدنية بشأن اقتحام مبدأ الخصوصية والتقييد المحتمل لحرية التعبير هي مشاعر صادقة يجب الالتفات إليها.

71- وفي إطار التعاون بين الحكومة والصناعة، فإن جل تحديد مواطنمشاركة الصناعة تعد ضرورية من أ الضعف، ومساعدة سلطات إنفاذ القوانين على تقييم المخاطر، والمساعدة على حل المشاكل عند حدوثها. ويجب على الشركات الصناعية أن تدرك في الوقت نفسه أن الانضباط والقنوات غير الرسمية للتعاون مع سلطات وقد .إنفاذ القوانين قد لا يكفيان دائما لمواجهة المخاطر كان للأحداث العالمية التي جرت في الآونة الأخيرة آثار رئيسية من حيث التحريات في الأعمال الإجرامية وملاحقتها قضائيا، ولكن الوقت وحده هو الذي سيبين ماذا سيكون أثرها التام. وفي الوقت الحاضر، يمكن أن يقال فقط إن الحاجة إلى تكييف هياكل إنفاذ القوانين ا وفقا للظروف المتغيرة والتحديات الجديدةوتحديثه أصبحت أكثر إلحاحا. وينبغي عدم اعتبار قد التكنولوجيات الجديدة عدوا في الكفاح ضد الجرائم المتصلة بالعقاقير بل وسائل ممكنة لمنع تعاطي العقاقير وإنتاجها وصنعها والاتجار بها بصورة غير اث معاهداتمشروعة. والهيئة، بصفتها الوصي على ثل

75- وينبغي توفير الحماية للبنى التحتية الحساسة لهيئات إنفاذ قوانين العقاقير من أجل وقاية قواعد بيانات المعلومات والاستخبارات الخاصة بها من "الهجوم السيبراني".

76- ينبغي إتاحة التمويل اللازم لتزويد مخططيو السياسات وموظفي إنفاذ القوانين والتحريات بالمعدات والتدريبات الملائمة المستوى في مجال تقنيات التحاليل الشرعية والمهارات التكنولوجية. وينبغي للحكومات إيجاد سبل لاجتذاب أخصائيين رفيعي ئات إنفاذ قانون المستوى في التكنولوجيا للعمل في هي المخدرات.

77- وينبغي مواصلة العمل من أجل ضمان التصديق في أقرب فرصة ممكنة على اتفاقية الجرائم السيبرانية. وينبغي دعم المبادرات الأخرى في هذا المجال في أماكن أخرى من العالم.

78- وينبغي للحكومات أن تشترط من الصيدليات بية الحصول على ترخيص العاملة على الشبكات الحاسو عند إعداد أو تسليم العقاقير بناء على الوصفات الطبية، كما ينبغي لها أيضا أن توجد نظاما للاشراف على هذه الأنشطة. وينبغي فرض حظر كامل على بيع المخدرات والمؤثرات العقلية عن طريق الاتصال الحاسوبي ظم المباشر، لأن ذلك البيع يجري بالتحايل على الن الرقابية الوطنية والدولية القائمة.

79- وينبغي للحكومات أن تساعد على رفع مستوى الوعي العام، خاصة بين الآباء والمعلمين، فيما يتعلق بمخاطر الرسائل التي تبث عن طريق الانترنت للتشجيع على تعاطي العقاقير، وبوجود الوسائل التكنولوجية لمنع وصول تلك الرسائل أو فرز ها.

80- وينبغي للحكومات أن تدعم إنشاء مواقع شبكية تقدم بأسلوب جذاب معلومات غير متحيزة عن تعاطي العقاقير بصورة غير مشروعة وتعاطيها والاتجار بها في بلد معين، على سبيل المثال - معلومات تشرح القوانين المنظمة لاحتياز العقاقير وتأثيراتها وتقدم وصفا لتلك ا لعقاقير.

81- ويمكن النظر في وضع اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية. ويمكن أن تقدم هذه الاتفاقية تصنيفا وتعريفا عالميين لجرائم التكنولوجيا الراقية والجرائم ذات الصلة بالحواسيب، وإطارا للتواؤم التشريعي والتعاون الدولي في إجراء ات في الجرائم عبر الوطنية أو التي يتم التحري تيسيرها بوسائط الكترونية واحالة مرتكبيها إلى القضاء. ويمكن أن تتضمن أيضا جزءا يتعلق بالجرائم المتصلة بالعقاقير، مع تذكير الحكومات بوجوب حظر جميع أشكال الدعاية للمخدرات والمؤثرات العقلية. بين شواغل الأمن وينبغي لهذه الاتفاقية أن توازن والوقاية من الجريمة، والشواغل المتعلقة بالحريات المدنية والكرامة والخصوصية.

82- وينبغي للقائمين على خدمات الانترنت أن يتوسعوا في إقامة خطوط الاتصال المباشر التي تمكّن عامة الناس من الإبلاغ عن المحتويات ترنت، وأن الضارة أو غير المشروعة لمواقع على الان يكونوا على علم بأن محتويات بعض مواقع الانترنت المتصلة بالمخدرات يمكن أن تكون متعارضة مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

83- وينبغي للمؤسسات المالية أن تستعرض تدابيرها الخاصة بمكافحة غسل الأموال في ضوء التطورات التكنولوجية.